المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

مايو/أيار 2020

ورقة بحث وتقصي

وجوب تأسيس الاستجابة والتعافي من فيروس كوفيد-19 على حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة

إن أزمة كوفيد 19- العالمية تكشف وتؤدي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان القائمة وعدم المساواة وتحمل معها آثاراً مدمرة على الفئات والمجتمعات الضعيفة.

توفر معايير حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 معًا إرشادات جوهرية للاستجابة الفورية للأزمات واستراتيجيات التعافي طويلة الأجل نحو مجتمعات عادلة وقادرة على الصمود ومستدامة لا تترك أحداً يتخلف عن الركب.

إن الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في موقع يؤهلها الجهود وتعزيز الثقة والشرعية اللازمتين "لإعادة البناء بشكل أفضل".

من الناحية العملية، فإن وضع معايير حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) في صميم الاستجابة الفورية لـ كوفيد - 19 واستراتيجيات التعافي طويلة الأجل يعني ما يلي:

- البناء على مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساءلة والمشاركة وعدم التمييز، مما سيعزز الثقة والشرعية والمُلكية الديمقراطية التي ستكون ضرورية للتغلب على الأزمة.
- استخدام معايير حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة لإجراء تقييم منهجي للآثار المتباينة لتدابير الاستجابة على مجموعات محددة من أصحاب الحقوق، حيث يعمل كل ذلك على توجيه وضع تدابير خاصة للتصدي لمواطن الضعف وتعزيز المرونة.
- استخدام مجموعة غنية من التوصيات الخاصة بكل بلد والمتاحة بالفعل من هيئات رصد حقوق الإنسان الدولية والتي تكون ذات صلة مباشرة بمجموعات محددة وفيما يتعلق بمواضيع وقطاعات معينة، بما في ذلك في سياق الوباء. فمثلاً:

لدة أصدره تيتاائ رصد حوقق الإاسنن بالفعة6344 تو لصية ذات صلة ابمشرة بتجويفنذ هيذ الهدف 3 من أدهاف التنمية المستدامة بشأن الحصة والهافر، بما في ذلك الإراشدات ذات اللصة بالأوبئة والأمراض المعدية.

هناك 791 توصية متاحة بسهولة ضماطإ نر الهدف 6.2 نم أدهاف التنمية المستدامة لتجويه الجهود لضمان مراقف صحية والنظافة العادلة والملائمة للجميع.

- إعطاء أهمية خاصة للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، ولهدف التنمية المستدامة 17 بشأن الشراكات كعناصر تمكينية لاستراتيجيات مستدامة وعادلة للاستجابة والتعافي من كوفيد - 19.
- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في توجيه ومراقبة الاستجابة لـ كوفيد - 19 والتعافي منه على النحو المعترف به لدى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.
- التركيز على أهداف التمويل بموجب الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة وضمان مواءمة أهداف التنمية والالتزام بحقوق الإنسان في حزم الإنقاذ المالي للقطاع الخاص، للتأكد من أننا "نعيد البناء بشكل أفضل"، بما في ذلك من خلال الشروط المتعلقة بامتثال الشركة لقوانين الضرائب ومع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

لماذا: يكشف مرض كوفيد -19 عن أنماط الإهمال وعدم المساواة

يعد فيروس كوفيد - 19 وباءً غير مسبوق يؤثر حقًا على الجميع وجميع المجتمعات في عالمنا المعولم. ومع ذلك، فإن التأثير متباين بدرجة كبيرة داخل البلدان وفيما بينها. على سبيل المثال، ورد أن معدلات الإصابة والوفيات كانت أعلى بين الأقليات العرقية والفئات الفقيرة والمهمشة. إن المهاجرين والأشخاص المتاجر بهم، والمنحدرين من أصل أفريقي، والمشردين، والسجناء، والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية جميعهم يواجهون مخاطر خاصة. يقدر عدد الأشخاص الذين لا يملكون المرافق الأساسية لغسل اليدين بثلاثة مليارات شخص.

يمكن للإجراءات التي تتخذها الدول لمعالجة الأزمة أن تفاقم أوجه عدم المساواة. في ظل إجراءات الإغلاق، حيث يتاح لذوي الإمتياز العمل أو الدراسة من المنزل والحصول على الرعاية الصحية في حالة المرض، بينما يفقد الملايين وظائفهم وسبل عيشهم دون الحصول على الحماية الاجتماعية، ويكافحون فقط لإطعام أسرهم. يحذر برنامج الغذاء العالمي من ظهور "جائحة جوع". كما تم توجيه نداءات للتخفيف من الزيادة المقلقة في العنف ضد الأطفال والنساء والفتيات.

لقد كانت جائحة كوفيد - 19 بمثابة عدسة مكبرة تكشف عن الأنماط الحالية للضعف وعدم المساواة والتمييز وتفاقمها. ومع ذلك، أثناء التعرض للوباء، فإن ما يظهر لنا ليست تحديات جديدة؛ هذه الأنماط هي بالضبط الحواجز التي تحول دون تحقيق كرامة الإنسان والتنمية التي تسعى حقوق الإنسان الدولية - وبالتالي خطة عام 2030 - إلى معالجتها.

ومن ثم، فإن أنماط الضعف وعدم المساواة والإهمال التي يكشفها الوباء تعكس التزامات طال انتظارها للدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك الالتزامات المُعلّقة بموجب خطة عام 2030. بينما لا يمكننا التراجع عن الماضي، يمكننا على الأقل إدراك أن التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لهذه الالتزامات والالتزامات كان من شأنه أن يزيد من قدرتنا الجماعية على الصمود أمام الصدمات والكوارث، بما في ذلك جائحة كوفيد - 19. علاوة على ذلك، يمكننا الإصرار على وضع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في صميم الاستجابة الفورية لـ كوفيد - 19 واستراتيجيات التعافي طويلة الأجل

كيف: تعزز حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة معاً تعافياً مستداماً

تم التأكيد على هذه الرؤية المتمثلة في "إعادة البناء بشكل أفضل" في التقرير التاريخي للأمين العام للأمم المتحدة، "حقوق الإنسان و كوفيد - 19: نحن جميعًا في هذا معًا" الذي يسلط الضوء على ما يلي:
هذا ليس وقت إهمال حقوق الإنسان. لقد حان الوقت، أكثر من أي وقت مضى، لحقوق الإنسان للتغلب على هذه الأزمة بطريقة تسمح لنا بالتركيز مرة أخرى - في أقرب وقت ممكن - على تحقيق التنمية المستدامة العادلة والحفاظ على السلام".

كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "توفر خطة عام 2030، المدعومة بحقوق الإنسان، مخططًا شاملاً للتعافي المستدام من الوباء". وبعد ذلك في التقرير، هناك فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل" على أساس التفكير الاقتصادي والاجتماعي الجديد، والبناء على التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والتعلم، على سبيل المثال، من الأخطاء في الاستجابات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية عام 2008". إعادة البناء بشكل أفضل يبدأ بالشفافية والثقة.

بشكل بارز، تتعهد خطة عام 2030 بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، مما يعكس المبدأ الأساسي والشامل والحق في عدم التمييز الوارد في جميع صكوك حقوق الإنسان. إن احترام هذه المبادئ الأساسية والمماثلة لا يمكن أن يساعد فقط في الحد من الآثار غير المتناسبة على مجموعات ضعيفة معينة في المجتمع الآن، بل يساعد أيضًا في التخفيف من الآثار طويلة المدى التي قد تدفعهم إلى التخلف أكثر.

إن نقطة البداية الأكثر وضوحًا لاستكشاف أهمية الإطار المشترك لأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في سياق كوفيد - 19 هي الغايات الواردة في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة الجيدة والرفاهية. تتسم الأهداف المتعلقة بالأوبئة

والأمراض المعدية بأهمية خاصة ومباشرة (الغاية 3.5)؛ الرعاية الصحية الشاملة (الغاية 3.8)؛ البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية (الغاية 3.ب)؛ التمويل الصحي والقوى العاملة الصحية في البلدان النامية (الغاية 3.ج)؛ تعزيز الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية (الهدف 3. د)

تستند جميع هذه الأهداف إلى معايير حقوق الإنسان ذات الصلة بالتخفيف من آثار كوفيد - 19 والأوبئة الأخرى ومعالجتها لعامة السكان وكذلك لمجموعات معينة.

تشكل الروابط بين الهدف 3.8 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ICRMW) مثالاً على أهمية ذلك. الروابط:

الغاية 3.8 من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة والجودة وبأسعار معقولة

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
مادة 28:

للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تلقي أي رعاية طبية مطلوبة بشكل عاجل للحفاظ على حياتهم أو لتجنب إلحاق ضرر لا يمكن جبره بصحتهم على أساس المساواة في المعاملة مع مواطني الدولة المعنية. لا يجوز رفض هذه الرعاية الطبية الطارئة بسبب أي مخالفة تتعلق بالبقاء أو العمل.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
مادة 12:

1) تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية.
2) تشمل الخطوات التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الإعمال الكامل لهذا الحق، الخطوات اللازمة من أجل:
(ج) الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها؛
(د) تهيئة الظروف التي تضمن للجميع الخدمات الطبية والعناية الطبية في حالة المرض.

يمكنك إيجاد مزيد من الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وصكوك حقوق الإنسان في دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة.

إن تأثير جائحة كوفيد - 19 على الأفراد والمجتمعات عميق ويتجاوز الصحة بكثير، وبالتالي يشمل النطاق الكامل لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة، بما في ذلك:

الحق في مستوى معيشي لائق: الهدف 1 (القضاء على الفقر)، الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، الهدف 11 (المسكن).

المساواة وعدم التمييز: الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) 10 (الحد من عدم المساواة).

الحق في الغذاء: الهدف 2 (القضاء التام على الجوع).

الحق في العمل وحقوق العمل الأساسية والسلامة والصحة المهنيتين: الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

الحق في التعليم: الهدف 4 (جودة التعليم).

الحق في الحياة والحرية والأمن؛ حرية الحركة حرية التجمع والمشاركة في صنع القرار: الهدف 16.

الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه: الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية).

وهذا يعني أيضًا أن النطاق الكامل لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ذات صلة ويجب معالجتها في الاستجابة والتعافي من فيروس كورونا، كما يتضح من بعض الأمثلة أدناه حول أنظمة الحماية المجتمعية ومرافق الصرف الصحي:

صكوك حقوق الإنسان المختارة	الغاية
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **مادة 9:** تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية.	**1.3** تنفيذ أنظمة وتدابير الحماية المجتمعية المناسبة على المستوى الوطني للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا، وبحلول عام 2030 تحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المادة 14.2: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية من أجل أن تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، مشاركتها في التنمية الريفية والاستفادة منها، وتكفل بوجه خاص لهؤلاء النساء ما يلي: الحق (ح) في التمتع بظروف معيشية ملائمة، لا سيما فيما يتعلق بالمسكن والصرف الصحي وإمدادات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات.	**6.2** بحلول عام 2030، تحقيق الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة العامة الملائمة والعادلة للجميع وإنهاء التغوط في العراء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة.

ماذا: توفر حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة إطار عمل للتحليل والعمل

توفر حقوق الإنسان إطارًا لتحليل المفاضلات وتخفيفها. على سبيل المثال، مع وصول حجم وشدة جائحة كوفيد - 19 إلى مستوى يكون فيه الحق في الحياة على المحك بالنسبة للفئات الضعيفة، فإن تدابير الطوارئ والأمن لها ما يبررها على أسس الصحة العامة. ومع ذلك، ووفقًا لقانون حقوق الإنسان، يجب أن تكون هذه التدابير ضرورية ومتناسبة ومؤقتة وأن تُطبق بطريقة غير تمييزية. لقد أصدرت العديد من هيئات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية بالفعل إرشادات حول استخدام سلطات الطوارئ، مع التركيز على أنه يجب "استخدامها فقط لأهداف مشروعة للصحة العامة، وعدم استخدامها كأساس لسحق المعارضة، أو إسكات عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين، أو اتخاذ أي خطوات أخرى ليست ضرورية تمامًا لمعالجة الوضع الصحي".

علاوة على ذلك، تؤثر تدابير الطوارئ على مجموعات مختلفة من أصحاب الحقوق بطريقة متمايزة؛ حيث تؤثر تدابير الإغلاق بشدة على أولئك الذين يعيشون في أوضاع عمل غير مستقرة ولا يمكنهم الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية. قد لا يكون

التعليم في المنزل خيارًا للأطفال من أهل أميين أو أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات. لذلك، قد تضطر الدول إلى اعتماد تدابير خاصة للتخفيف من تأثير التدابير المطبقة بشكل عام على مجموعات سكانية معينة. في هذا الصدد، توفر حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة إطارًا شاملاً وعالميًا لإجراء تقييمات منهجية لتأثير الاستجابات لـ كوفيد - 19، بما في ذلك عن طريق تقييم وتخفيف الآثار على مجموعات محددة من أصحاب الحقوق (الأطفال والنساء والمهاجرون والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات واللاجئين إلخ).

SDG - مستكشف بيانات حقوق الإنسان
تمكن من استكشاف 150 ألف توصية وملاحظة من 67 آلية رصد للنظام الدولي لحقوق الإنسان - العديد منها له صلة مباشرة بالاستجابات والتعافي من فيروس كورونا. يمكن تصفية المعلومات حسب البلد والمجموعة المتأثرة وهدف أهداف التنمية المستدامة والمعايير الأخرى ذات الصلة. متاح على http://sdgdata.humanrights.dk

توفر المجموعة الغنية من المعلومات والإرشادات المتاحة بالفعل من الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان - مثل هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والمراجعة الدورية الشاملة والإجراءات الخاصة - توصيات عالية الجودة خاصة بكل بلد وذات صلة مباشرة بإعمال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في بلدان محددة، ولمجموعات محددة وفيما يتعلق بمواضيع وقطاعات معينة، بما في ذلك في سياق الوباء. لقد أصدر النظام بالفعل 6344 توصية ذات صلة مباشرة بتوجيه تنفيذ الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة والرفاه. من بينها، هناك أكثر من 60 توصية تتناول القضايا ذات الصلة بالأوبئة والأمراض المعدية. يقدم العديد منها إرشادات لبناء أنظمة رعاية صحية مجهزة للتعامل مع الأوبئة والتي لا تترك أحدًا وراء الركب.

توفر التوصيات أيضًا إرشادات بشأن الفئات المعرضة بشكل خاص لآثار الأوبئة والأمراض المعدية. يوضح الرسم البياني أدناه عدداً من التوصيات لكل مجموعة:

عدد توصيات حقوق الإنسان بشأن الأوبئة والأمراض المعدية المرتبطة بكل مجموعة

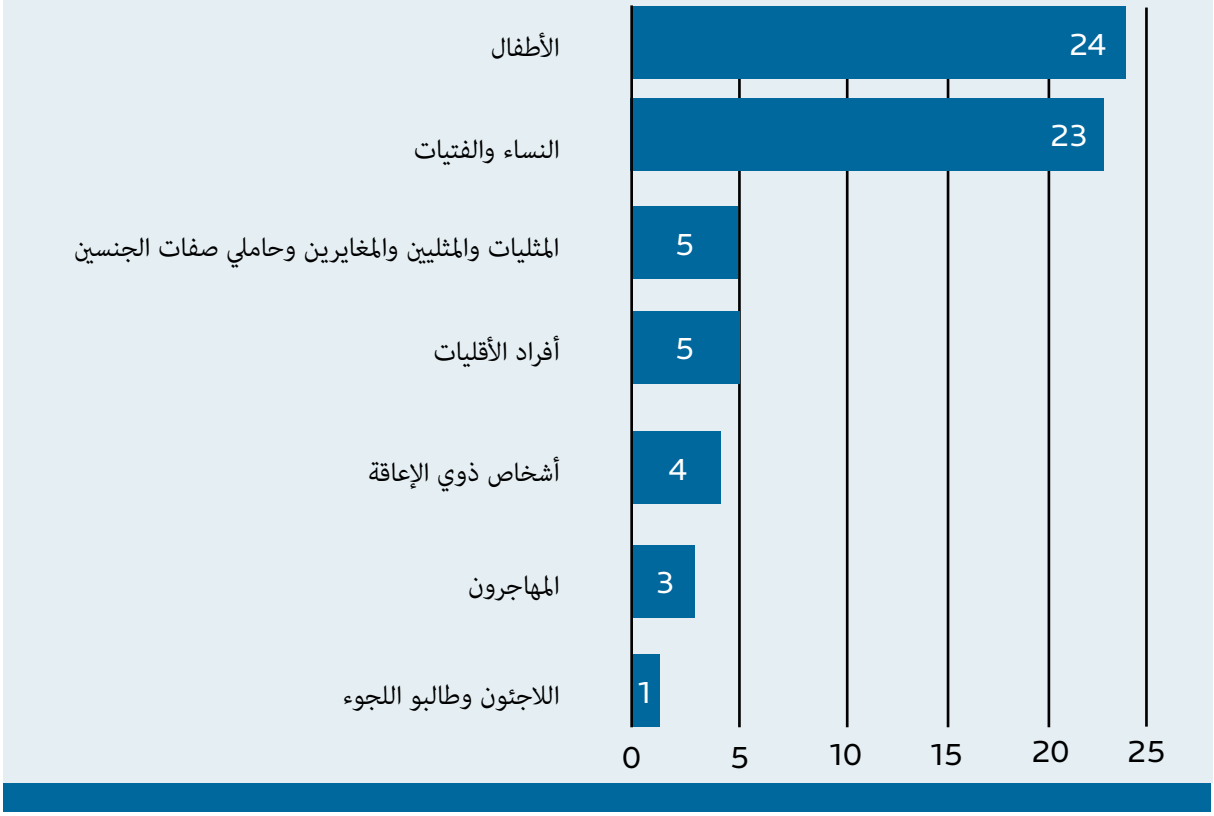

بالمعنى الأوسع، توفر المجموعة الكاملة من التوصيات لإعمال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة مورداً لا يقدر بثمن لبناء مجتمعات أكثر استدامة ومرونة في أعقاب كوفيد 19-. على سبيل المثال، هناك 791 توصية متاحة بسهولة في إطار الهدف 6.2 من أهداف التنمية المستدامة لتوجيه الجهود لضمان الصرف الصحي والنظافة الصحية العادلة والملائمة للجميع. أصدر نظام حقوق الإنسان توصيات لكافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما هو موضح أدناه:

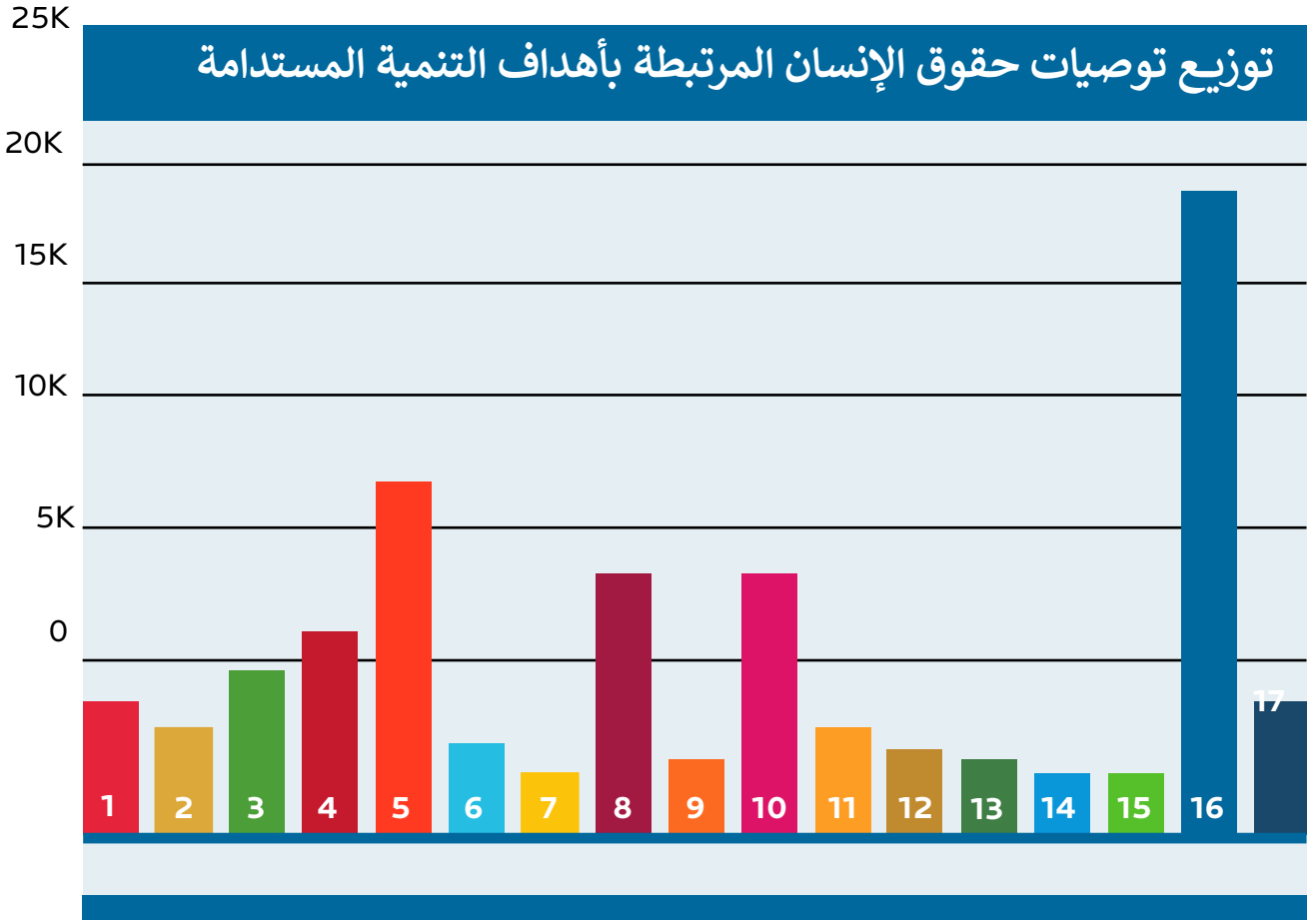

يعتبر البناء على معايير حقوق الإنسان وكذلك التعليقات والتوصيات الصادرة عن هيئات مراقبة حقوق الإنسان في جميع قطاعات ومراحل التعاون الإنمائي والبرمجة عنصرًا أساسيًا في النهج القائم على حقوق الإنسان للتنمية، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 2003.

بناءً على المبادئ الأساسية للمساءلة والمشاركة وعدم التمييز، فإن النهج القائم على حقوق الإنسان سيساعد على تعزيز الثقة والشرعية والمُلكية الديمقراطية التي تعد ضرورية للاستجابات الفورية للأزمات ولكي تنجح استراتيجيات التعافي طويلة الأجل.

الأهمية الخاصة لأهداف التنمية المستدامة 16 و 17

لا غنى عن النطاق الكامل لحقوق الإنسان وخطة عام 2030 بأكملها لتوجيه استجابات كوفيد - 19 والتعافي منها. ومع ذلك، يجدر تسليط الضوء على الأهمية الحاسمة للهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة باعتبارها عوامل تمكينية لاستراتيجيات مستدامة وعادلة للتغلب على بعض المخاطر المتعلقة بالوباء.

هناك، على سبيل المثال، خطر كبير يتمثل في أن انتهاكات حقوق الإنسان مثل التمييز وخطاب الكراهية وجرائم الكراهية والعنف ضد المرأة قد تتفاقم أثناء الأزمة. وبالمثل، قد تزداد القيود غير المبررة على الحقوق المدنية والسياسية وإغلاق المساحات المدنية تحت ستار التدابير المتعلقة بـ كوفيد - 19، في حين أن حُزم الإنقاذ المالي قد تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وهناك أيضًا خطر إساءة استخدام جمع البيانات إذا كان الحق في الخصوصية غير محمية.

اعترافًا بالتأثير المدمر للوباء في مناطق النزاع، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى وقف إطلاق نار عالمي: "لقد حان الوقت لوضع النزاع المسلح في حالة إغلاق والتركيز معًا على المعركة الحقيقية لحياتنا

يعكس الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والحريات الأساسية مثل سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمعلومات والمشاركة وحرية التعبير والتجمع. ويهدف إلى الحد من الصراع والعنف، والقضاء على القوانين والسياسات التمييزية. وهو يركز على تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، وهي ضرورية لقدرة البلدان على الاستجابة بشكل مناسب للصدمات والأزمات مثل الجائحة الحالية. إن وجود مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مذكور على وجه التحديد كمؤشر تحت الغاية 16.أ وفقًا لما أقره مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه ومراقبة الاستجابة لـ كوفيد - 19 والتعافي منها.

يتناول الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة وسائل التنفيذ وكذلك الشراكة العالمية الضرورية لتحقيق خطة عام 2030 بأكملها. وهو يتألف من أهداف تتعلق بالتمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والبيانات والرصد والمساءلة. كل هذه المكونات لا غنى عنها للاستجابة الكافية لـ كوفيد - 19 وليس أقلها للتعافي.

تعكس الغايات الواردة في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة التزام الدول بحقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) لتخصيص أقصى مواردها المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال المساعدة والتعاون الدوليين. ومع ذلك، فهي تعكس أيضًا حاجة القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال دفع الضرائب والاستثمارات والتمويل.

نظرًا لأن أزمة كوفيد - 19 تسببت في حدوث موجات من الصدمات الاقتصادية على نطاق عالمي، أصبحت الأهداف المالية في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة ذات أهمية قصوى. تعتبر التدابير مثل حزم الغذاء / الإغاثة ودعم سبل العيش والتحويلات النقدية خطوات إيجابية تتخذها الدول ويجب أن تصل - بما يتماشى مع حقوق الإنسان وخطة عام 2030 - إلى من هم متأخرون عن الركب أولاً. هناك حاجة إلى ضمان الرقابة العامة والشفافية لتجنب الفساد أو الاستيلاء على النخبة أو غيرها من المخالفات.

علاوة على ذلك، نظرًا لأن الأزمة تطلبت من الحكومات أن تلعب دورًا مركزيًا في توفير حُزم الإنقاذ المالي للقطاع الخاص فإنها تسلط الضوء على أهمية ضمان مواءمة أهداف التنمية والالتزام بحقوق الإنسان عبر القطاعين العام والخاص.

تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في ربط الدعم بامتثال الشركات للاتفاقيات الدولية والقواعد الوطنية المتعلقة بالضرائب، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs). بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، تتحمل الشركات مسؤولية احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية في عملياتها. وهذا يعني العمل بالعناية الواجبة لتجنب التعدي على حقوق الإنسان للآخرين، ومعالجة الآثار السلبية لحقوق الإنسان في حالة حدوثها. يعد الامتثال للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حجر الزاوية للتنمية المستدامة، ومساهمة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمكافحة عمل الأطفال والعمل الجبري، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، من بين آخرين.

تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في ربط الدعم بامتثال الشركات للاتفاقيات الدولية والقواعد الوطنية المتعلقة بالضرائب، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs). بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، تتحمل الشركات مسؤولية احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية في عملياتها. وهذا يعني العمل بالعناية الواجبة لتجنب التعدي على حقوق الإنسان للآخرين، ومعالجة الآثار السلبية لحقوق الإنسان في حالة حدوثها. يعد الامتثال للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حجر الزاوية للتنمية المستدامة، ومساهمة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمكافحة عمالة الأطفال والعمل القسري، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى.

في سياق الجائحة العالمية، تعد البيانات عالية الجودة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ضرورية لمساعدة صانعي القرار على معرفة الخيرات المتاحة لهم في الاستجابة. بدون بيانات موثوقة ومصنفة، من المستحيل عملياً تقييم وتخفيف الآثار المتباينة للفيروس والتدابير المتخذة لمعالجته. وهذا أمر بالغ الأهمية لحماية الفئات الضعيفة لأنها تتأثر بشدة بآثار الوباء كما أنها عادة ما تكون غير مرئية أو ممثلة تمثيلاً منقوصاً في البيانات الرسمية، حيث لا تملك المكاتب الإحصائية القدرة أو الولايات لتصنيف البيانات على أساس، على سبيل المثال، العرق أو الإعاقة أو حالة الهجرة.

النهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات يحمي الحق في الخصوصية. علاوة على ذلك، فهو يبني على مبادئ المشاركة وعدم التمييز وبالتالي سيفرض نظامًا بيئيًا أكثر تعددية للبيانات من خلال تضمين معلومات من نظام حقوق الإنسان والبيانات التي ينتجها المواطنون. للتأكد من أن الفئات الضعيفة ممثلة بشكل أفضل في البيانات وبالتالي يتم التعامل معها في الاستجابة المستقبلية للأزمات، يجب أن يسترشد التعافي من كوفيد - 19 بالهدف 17.18 الذي يدعو صراحة إلى دعم القدرات من أجل زيادة توافر البيانات عالية الجودة بشكل كبير.

أخيرًا، يجدر تسليط الضوء على الهدف 17.16 الذي يهدف إلى تعزيز "الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تحشد وتتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية".

علمتنا جائحة كوفيد - 19 أننا جميعًا في هذا معًا ونحتاج إلى بعضنا البعض للتغلب على الأزمة. أظهر السكان في جميع أنحاء العالم استعدادهم الهائل للمساهمة وتحمل المصاعب لتقليل المخاطر الصحية للفئات الضعيفة. الحكومات والشركات والمجتمع العلمي والأمم المتحدة والفنانين والزعماء التقليديين والنساء والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والشباب في جميع أنحاء العالم قد تحملوا جميعًا المسؤولية ضمن مجالات نفوذهم للمساعدة في مكافحة التهديد المشترك. نأمل أن يؤدي هذا الجهد الجماعي غير المسبوق - وهو شراكة عالمية مدفوعة بالأهداف - إلى توجيه وإلهام استراتيجيات التعافي طويلة الأجل التي تكون عادلة ومستدامة حقًا ولا تترك أحدًا وراء الركب.

غالبًا ما تُستخدم عجلة أهداف التنمية المستدامة ذات الحمامة الزرقاء في المنتصف كرمز ليعكس الواجهة بين خطة 2030 وحقوق الإنسان. الحمامة هي الشعار الدولي لحقوق الإنسان، وبالاقتران مع عجلة أهداف التنمية المستدامة، فإنها تمثل التطلع إلى أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان في قلب عمليات التنمية المستدامة.